الكلمات المفتاحية: إشراف على الموارد الطبيعية؛ تخطيط مكاني وطني؛ مراقب تخطيط؛ إطار مؤسسي.

وانغ شياوآن، تشاو يونغ قه، تشانغ تشون، لي لو، رن شياو جينغ

ملخص

يتطلب بناء وتطوير نظام التخطيط المكاني الوطني استيعاب الممارسات المؤسسية الناجحة التي أثبتت جدواها في الأنظمة التخطيطية السابقة، مع دمجها وتطويرها في إطار مؤسسي جديد. في المرحلة القادمة، سينتقل تركيز العمل التخطيطي من إعداد المخططات الكلية وعمليات الاعتماد إلى تحسين الأنظمة التخطيطية وتعزيز الإشراف على التنفيذ. وتأسيساً على تطوير منظومة الإشراف على الموارد الطبيعية، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية نظام مراقبي التخطيط الحضري والريفي السابق، واستكشاف آليات دمج نظام "مراقبي التخطيط المكاني الوطني" ضمن منظومة الإشراف على الموارد الطبيعية. يسعى هذا الطرح إلى تعزيز دقة ومهنية وتوقيت وخصوصية الإشراف على التخطيط المكاني، بما يخدم أهداف اللجنة المركزية للحزب في إصلاح أنظمة الحوكمة الحضرية وتحقيق إدارة حضرية ذكية وفعالة.

1. تأسيس نظام مراقبي التخطيط وفعاليته

1.1 المراجع الدولية وتأسيس النظام في الصين استلهمت الصين تجربة العديد من الدول (مثل بريطانيا وألمانيا وفرنسا وهولندا) التي اعتمدت نظام "مراقبي التخطيط" للحد من التوسع الحضري العشوائي وحماية الموارد غير المتجددة والمناطق التاريخية. ففي بريطانيا، يلعب "مفتشو التخطيط" دوراً حيوياً في الفصل في النزاعات التخطيطية، بينما تتبع فرنسا نظاماً يرسخ وجود فرق من المخططين والمعماريين الوطنيين في الأقاليم لضمان الإشراف الميداني. في الصين، أطلق "نظام مراقبي التخطيط الحضري والريفي" حول عام 2005، بناءً على تجارب تجريبية في مقاطعات مثل سيتشوان وخبي. وقد مكن هذا النظام السلطات العليا من إرسال مراقبين للمدن للإشراف على عمليات التخطيط والتنفيذ، مما ساهم في منع الانتهاكات العمرانية وحماية "الخطوط الأربعة" (خطوط التحكم في الموارد والبيئة).

1.2 نتائج نظام مراقبي التخطيط

أثبتت الممارسة أن النظام حقق مزايا جوهرية، منها:

الإشراف الميداني اللحظي: الانتقال من الرقابة اللاحقة إلى الرقابة الاستباقية أثناء التنفيذ، مما يقلل الخسائر الناتجة عن الانتهاكات.

الرقابة الهرمية المباشرة: ضمان تنفيذ الإرادة الاستراتيجية للدولة بمعزل عن المصالح المحلية.

الرقابة المهنية: الاعتماد على خبراء متخصصين لتقديم مشورة تقنية علمية تعزز قرارات الإدارة.

1.3 نماذج تطبيقية نجح المراقبون في حالات متعددة في وقف مشاريع كانت تستهدف اقتطاع مساحات من الحدائق العامة، أو تدمير معالم تاريخية، أو انتهاك حرم المناطق السياحية المحمية، من خلال إصدار "مقترحات إشرافية" ملزمة أو رفع تقارير للوزارة المعنية لاتخاذ إجراءات تصحيحية، مما عزز من هيبة المخطط التخطيطي.

2. عيوب منظومة الإشراف الحالية في قطاع التخطيط المكاني

على الرغم من دمج الإشراف على الموارد الطبيعية بعد إصلاحات 2018، لا يزال هناك قصور في مراقبة التخطيط المكاني، وذلك للأسباب التالية:

اتساع نطاق الإشراف: تداخل مهام الإشراف على الموارد الطبيعية (أراضٍ، معادن، غابات) مع التخطيط المكاني، مما أدى إلى ضعف التخصص النوعي في رقابة التخطيط.

طغيان الإشراف على الأراضي: لا تزال الممارسة الميدانية تركز على "إشراف الأراضي" كبديل عن الإشراف الشامل على التخطيط.

محدودية اكتشاف الانتهاكات: الاعتماد المفرط على صور الأقمار الصناعية (التي تظهر الانتهاك بعد وقوعه) يقلل من القدرة على المنع الاستباقي.

نقص الكوادر: ضعف القدرة البشرية مقارنة بحجم الملفات المعقدة.

3. ضرورة الدمج والتوصيات المستقبلية

لتعزيز فعالية النظام، يجب "إعادة هيكلة" نظام مراقبي التخطيط ليكون جزءاً لا يتجزأ من منظومة الإشراف على الموارد الطبيعية:

الاستقلالية: يجب أن يظل المراقبون مرسلين من قبل الوزارة للمدن الكبرى لضمان الحياد.

التكامل الوظيفي: موازنة مهام "الرقابة" مع "الخدمة والتوجيه"، بحيث يقدم المراقب حلولاً للمشاكل التخطيطية المحلية.

التشريع: إدراج صلاحيات ومسؤوليات مراقبي التخطيط ضمن "قانون التخطيط المكاني الوطني" قيد الإعداد.

الرقمنة: دمج منصات المعلومات التخطيطية مع تقنيات البيانات الضخمة (Big Data) والذكاء الاصطناعي لرصد الانتهاكات قبل وقوعها.

التجريب: التوسع التدريجي في نظام الإرسال التجريبي ليشمل المدن المهمة استراتيجياً.

إن استمرارية وتطوير دور "مراقب التخطيط المكاني" تُعد ركيزة أساسية لتحقيق حوكمة مكانية ذكية ومستدامة، تتماشى مع طموحات التنمية عالية الجودة في العصر الجديد.

（AI 辅助翻译）